

اقتصاد

الحافظ، تأمين البنى التحتية وطرح منطقة صناعية للاستثمار
«الأربعاء التجاري» يبحث
الاستثمار في محافظة القنيطرة

هناك غانم

خصصت غرفة تجارة دمشق نوبة الأربعاء التجاري أمس الحديث عن الاستثمار في محافظة القنيطرة، وذلك بالتعاون مع المحافظة، حيث تحدث محافظ القنيطرة همام ديبات عن الفرص الاستثمارية في المحافظة، وبشكل خاص المزايا والحوافز. وقال الديبات: «بعد أن تحترق المحافظة من الإرهاب انطلقنا باتجاه الاستثمار في كافة المجالات الصناعية والزراعية والسياحية، وهذا ما يتطلبه واقع المحافظة من خلال تأمين البنى التحتية اللازمة وتأهيل الكادر المطلوب وترح منطقة صناعية للاستثمار تم إحداثها بدعم حكومي من أجل تلبية مطالب الصناعيين».

وأشار المحافظ إلى توفر العمالة في محافظة القنيطرة، موضحاً أن هناك ٦ آلاف عامل جاهز للدخول إلى سوق العمل، إضافة بإقامة مشاريع لتعبئة المياه جامعات ومعاهد، لافتاً إلى أهمية الإطلاع على واقع المنطقة الصناعية، والتأكد على أن العقبات التي تعترض عمل الصناعيين لا بد من معالجتها، مشيراً إلى وجود إجراءات حكومية من أجل تسهيل الفروض اللازمة للمستثمرين وتشغيل منشآتها في مجال الاستثمار.

من جانبه وصف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال الاستثمار في محافظة القنيطرة بالهم بالهم بالحل مشكلة «نحن مع تشجيع الاستثمار الأجنبي في كل مساحة سورية»، مؤكداً أن القنيطرة محافظة زراعية بامتياز، «وما نأمل أن تكون الصناعات المتكزة في المنطقة هي بصد تشجيع المنتجات لإحداث تكامل بين الصناعة والزراعة وهذا ما يشجع الفلاح على الاستثمار بالزراعة لزيادة القيمة المضافة للزراعة».

وخلال الندوة تم استعراض مذكرة عن واقع الاستثمار في المحافظة مع توضيح إمكانية إقامة العديد من الصناعات الغذائية وإقامة معامل للمنتج والمعالجة وتصنيع الجلبات وتصنيع الألبان والأجبان، إضافة إلى ضرورة بناء مطحنة للحجر البازلت وتأمين مواد البناء من رمل وبحص وتصنيع سيراميك الفرانيت من الحجر البازلت الذي يعتبر ثروة مهمة، إضافة إلى تربية النحل وإنتاج العسل.

وكان هناك جملة من المقترحات والرؤية المستقبلية لتشجيع الاستثمار في المحافظة من بينها تقويض المندوبين في النافذة الواحدة من الوزارات بكامل الصلاحيات المنصوص عليها في قانون إحداث هيئة الاستثمار السورية رقم ٩ لعام ٢٠٠٧ وخاصة مندوبي مديرية الصناعة والزراعة، إضافة إلى السماح بإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة لإنتاج الطاقة بواسطة الرياح بغض النظر عن شرط المساحة، مع السماح أيضاً بإقامة مشاريع لتعبئة المياه وتفعيل المناطق الصناعية المحوطة في المخططات التنظيمية للبلديات على أرض المحافظة، إضافة إلى إقامة مشاريع استثمارية من الدولة على أرض المحافظة تكون نواة جذب الاستثمارات للمحافظة، والأهم إعفاء المشاريع الاستثمارية التي ستقام على أرض المحافظة من ضريبة الأرباح الحقيقية لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ تشغيل المشروع.

وبالأرقام تبين أن إنتاج المحافظة من الدواجن سنوياً يصل إلى ٥٧٤٥ ألف بيضة، ولحوم نحو ٢٩٤ طنناً سنوياً، ونحو ٢٩٥٩ طن حليب سنوياً من حليب الغنم وال١٩٠٨١ طنناً من حليب الأبقار، و٧٥٤ طنناً من حليب الماعز، إضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من الزيتون والكرمة والتين واللوز وغيرها، كما تنتج نحو ١٤٨١ طنناً من القمح و١٠٨٨ طنناً من الشعير.

عبد الهادي شبوات

صرح حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول لـ «الوطن» أن المركزي يعمل على إعادة النظر بجملة من القرارات والإجراءات التي من شأنها إحداث أثر إيجابي في النشاط المصرفي، والذي سوف ينعكس إيجاباً في الاقتصاد، ومنها إعادة النظر في شرط رصيد المكوث الذي سبق ومنح المركزي مهلة عامة لتطبيقه.

أما خلال حديثه في منتدى المال والمصارف والتأمين أمس، فقد بين قرفول أنه كان يراقب هذا التحرك والارتفاع في سعر الصرف وأنه كان يتوقع ارتفاعاً لا يتعدى ٣ و٢ بالمائة لبعض الأسباب أهمها تنفيذ عدد من العقود مع نهاية العام، لكن سعر الصرف للدولار استمر في الارتفاع بشكل غير مبرر ومنطقي بسبب المضاربة.

وحول الإجراءات التي يعمل عليها المركزي لمعالجة هذا الارتفاع بين أن المركزي لن يذهب إلى تعديل نشرات الصرف لمعالجة ذلك، كما كان يجري سابقاً، مؤكداً أن المركزي يراقب السوق وأسعار الصرف وسوف يتدخل بحزم من الإجراءات تسهم في استقرار سعر الصرف، كما كان معمولاً به في وقت سابق لأن التجارب السابقة كان غير مشجعة.

وأوضح قرفول أن السنوات الأولى من الأزمة كانت تستدعي من المركزي مراقبة تطوير الأحداث للحفاظ على المؤسسات المالية والمصرفية وأن الأولوية كانت استمرار عمل القطاع المصرفي بسبب التطور المتسارع للأحداث فيها واتساع رقعة المناطق التي شهدت توترات أمنية حيث لم تكن الظروف مثالية للعمل



وزير المالية؛

الحكومة جاهزة لمنح

التمويلات اللازمة لمشروعات

التنمية والمشروعات الجوية

وخاصة الصناعية

الأموال، مبيناً أن المصارف لم تتوقف عن الإقراض وخاصة مصارف التسليف والتوفير والمصرف الزراعي الذي استمر في منح القروض للمزارعين لعدم تعطل الإنتاج الزراعي وهو ما انعكس إيجاباً على دعم الزراعة وتوفير المنتجات الزراعية رغم كل ظروف الحرب على سورية.

وبين خلال حديثه في المنتدى أن سورية مستهدفة بسبب اعتمادها على الذات والصناعة وتشجيع الاستثمارات وتوفير ارتفاع الاحتياطات النقدية واتجهت نحو تطوير اقتصادها عبر التركيز على التصنيع وتشجيع الاستثمارات وتوفير اليد العاملة الرخيصة والمدرّبة كلها عناصر ومقومات تدعم قوة الاقتصاد السوري لذلك كان كل استهداف على مدار السنوات الماضية.

وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، مبيناً أن إستراتيجية المركزي تقوم اليوم على الثقة والشراكة والالتزام، خاصة أن الثقة تضرتت خلال السنوات الماضية في القطاع المصرفي بسبب ظروف الحرب وأن تعزيز هذه الثقة والمحافظة عليها يحتاجان لعمل وجملة من الإجراءات على الأرض ومنه يعمل المركزي على حزمة متكاملة من القرارات الجديدة والمراجعات التي ستبدأ وتتمس أثرها.

من جانبه صرح وزير المالية مأمون حمدان لـ «الوطن» أن الحكومة جاهزة لمنح التمويلات اللازمة لمشروعات التنمية والمشروعات الجوية وخاصة الصناعية، وأنه لدى المصارف ثقة نقدية كبيرة جاهزة للإقراض، ويتم البحث عن قنوات ومشجعة لزيادة التوظيفات لهذه

والبيئة غير مشجعة لقطاع الأعمال، لذلك كان لا بد من التركيز حينها على الإقلال من الأضرار قدر المستطاع وعدم السماح بأي انهيار في القطاع المصرفي لأن انهيار مؤسسة مصرفية واحدة يعادل انهيار عشرات المؤسسات الاقتصادية الأخرى نظراً لأهمية القطاع المصرفي وما يمثله من مؤشر على ثبات الدولة وقوة الاقتصاد وقدرته على الصمود، وهنا يؤكد أنه لم يتم تسجيل إفلاس أي مصرف أو تعطل أي من المصارف من العمل.

وأوضح قرفول أن المركزي اليوم يتجه برؤيته نحو المستقبل عبر تحديد الرؤية والإستراتيجية المطلوبة وعمل مراجعات واسعة في سياسات المركزي وخاصة التعاطي مع مرحلة إعادة الإعمار، والتي اعتبرها مفهوماً واسعاً يحتاج لتحديد

مدير نقل الكهرباء لـ «الوطن»؛

بدأنا تنفيذ مشروعات في خطة ٢٠١٩ لضرورتها

الكهربائية السورية، موضحاً أن هذه المشروعات موضوعة من خطة ٢٠١٩ ولكن تم البدء بها حالياً لضرورتها، إضافة إلى أن العمل مستمر بخط التور العالي ٤٠٠ كيلو فولت (حمات ٢ - حلب) الذي سيترود المدينة ٣٠٠ ميغا إضافية بطول يصل إلى ١٥٠ كيلو متراً.

وأشار الظاهر إلى أن التأخر في وضع محطة تحويل الشيخ مسكين ٢٣٠ ميغا فولت نتيجة وجود عطل في المحولة أدى إلى تغييرها من جديد ونقل محولة جديدة إلى المنطقة وسيتم الانتهاء منها خلال ١٠ أيام تقريباً، مبيناً أنه تم إصلاح وإعادة تأهيل خط التوتر العالي (الدير على - الشيخ مسكين) وخط (الكسوة - الشيخ مسكين) أيضاً، إضافة إلى إعادة تأهيل محطات تحويل نوى ٦٦ ميغا فولت والحراك ٦٦ ميغا فولت ومحطة تحويل الباسل.

ووضع محولة ٦٦ ميغا فولت وأخرى ٢٣٠ ميغا فولت، كما تم البدء بإصلاح خط توليد (حلب B - الشيخ نجار) ٢٣٠ كيلو فولت بطول ٤٠ كيلو متراً.

وأشار الظاهر إلى أنه على التوازي ستم إعادة تأهيل عدد من المحطات في المحافظة وهي محطة تحويل صاحبة الأسد ٢٣٠ ميغا فولت، ومحطة تحويل الشيخ نجار ٢٣٠ كيلو فولت، إضافة إلى إعادة تأهيل محطة الصرف الصحي ٦٦ ميغا فولت ومحطة تحويل مسكنة ٢٣٠ ميغا فولت ومحطة تحويل باب الفرج وجسر الحج مع خطوط التوتر العالي ٢٣٠ ميغا فولت المغذية لها.

وبين أنه تم توصيف خط التوتر العالي ٢٣٠ كيلو فولت (الثورة - مسكنة) الذي سيتم العمل به قريباً، إضافة إلى توجه المؤسسة لتوصيف أضرار خط (الثورة - حمات ١) من أجل استكمال عملية ربط السدود المائية بالشبكة

وأوضح أن المؤسسة ستقوم بإنشاء خط توتر عال ٦٦ كيلو فولت أرضي جديد يحمل ٣٠ ميغا إضافية للمنطقة وهو (سلب - الشريعة)، ليتم فصل الشريعة عن خط التوتر العالي الهوائي القديم الرئيسي (سلب - اللقية - الشريعة)، لكون الاستهلاك الأكبر في المنطقة هو للشريعة التي تزيد حملاتها على ٣٥ ميغا تقريباً، إضافة إلى استبدال الخط الهوائي الموجود مسبقاً بخط توتر عال أرضي أيضاً.

ولفت الظاهر إلى أن التأخر في إنجاز الخط الجديد بسبب اعتراض الأهالي مسبقاً على مسار الخط الذي كان مخططاً تنفيذه، موضحاً أن تأمين مسار جديد مواز لأحد الطرقات العامة يحل المشكلة.

وعما يتعلق بمحافظه حلب، بين مدير نقل الكهرباء أنه يتم العمل على إعادة تأهيل محطة تحويل حلب (B)

المغذي للمحطة الذي يمتد من محطة توليد محردة إلى سلب خارج عن الخدمة حالياً نتيجة وجوده في مناطق لا يمكن الوصول إليها نتيجة الوضع الراهن في المنطقة. وأشار إلى أنه تم البدء بإنشاء محولة ثالثة جديدة في المنطقة لتلخص من المواقع السري الفروض للثقتين في المنطقة، متوقفاً أنه خلال شهر ونصف الشهر يتم الانتهاء منها، لافتاً إلى أن تكلفة إنشاء المحولة الثابتة يصل إلى ٧٠٠ ألف يورو.

وأكد الظاهر أنه تم إرسال لجنة دراسات متخصصة إلى مصيف من أجل دراسة واقع المنطقة للبدء بتنفيذ خطوط التوتر العالي الجديدة وتحديد مساراتها بدقة، إضافة إلى وقت التنفيذ وحساب التكليف وتأمين المواد لتمديدها، والتي سيتم البدء بإنشائها بعد الانتهاء من الدراسة فوراً.

قسي أحمد المحمد

أكد مدير المؤسسة العامة لنقل الكهرباء فواز الظاهر لـ «الوطن» على بدء المؤسسة بالعمل لحل مشكلة التفتت السري في منطقة مصيف التي تعاني حزمات كبيرة لكون المنطقة تستهلك أعلى من الكميات المزودة مبيناً أن محطة تحويل مصيف تعمل على محولتين حالياً من خلال خطي توتر عال وهما (الزارة - مصيف) و(اللقة - مصيف).

وبين أن توجه المؤسسة لمعالجة هذه المشكلة نتيجة زيادة الأحمال الكبيرة غير المتوازية خلال الفترة الماضية، لكون المحولات في المنطقة تصل إلى ٧٠٠ ميغا، لافتاً إلى أن ما يصل إلى المنطقة حالياً ٥٠ ميغا فقط. وأوضح الظاهر أن خط التوتر العالي ٢٣٠ كيلو فولت

«التبغ» اشترت ٥ آلاف طن من المزارعين

الوطن

من الإجراءات لإنصاف المزارع بالتوازي مع مصلحة المؤسسة. وأوضح أنه يتم تجهيز بروشورات (نشرات زراعية) خاصة بكل صنف من أصناف التبغ متضمنة كافة التعليمات الزراعية عن كل صنف ابتداء بإنشاء المسكبة وانتهاء بطريقة التحفيف والتوضيب لتكون تلك النشرات دليلاً واضحاً في متناول كل المزارعين، إضافة إلى إجراء دراسة وإعادة توزيع ومنح التراخيص لزراعة أصناف التبغ بما يتناسب والطبيعة البيئية لكل منطقة وارتفاعها ومدى جودة الصنف المنتج، لتعود بالربح على المزارع وتحسن نوعية المنتج وتؤمن الرصيد الاستراتيجي المطلوب في مستودعات المؤسسة وبما يتناسب مع خطة الصنع.

وأشار مدير المؤسسة العامة للتبغ إلى أنه تم البدء بإعطاء التعليمات مستحضرات المزارع من خلال ١٢ ألف طن، مبيناً أن متطلبات زراعة التبغ متوفرة بشكل كاف ويتم العمل على تشجيع المزارعين لتبغها.

ويعتبر بيان (تلقت «الوطن» نسخة منه) أعلن عبيدو أن شراء محصول هذا الموسم سيكون حسب درجات الجودة حيث يحصل كل من التبغ الجيد والريدي على السعر المناسب له، ويتم تسديد قيمة المحصول بموجب شيك مصرفي خلال أسبوع كحد أقصى بعد أن يتم حساب قيم المحصول وتصفية برنامجه والتمتة وإعطاؤه الفرصة للاعتراض حول تصفية محصوله في حال شعوره بالغبغ، مشيراً إلى أن المؤسسة سددت للمزارعين الموردين لغاية ٢٠ الشهر الجاري ما يقارب ٥.٥ مليارات ليرة.

وأكد عبيدو أنه يتم تأمين كافة مستلزمات زراعة التبغ للمزارعين تسليفاً على المحصول وبدون فائدة من بذار عالى الإنتاج والتقاوة ومبيدات فطرية وحشرية وأسدة كيميائية وأسدة ذوابية وخطان قتب بلاستيك ومضخات آلية وبدوية لمساعدتهم على زراعة مساحاتهم المرخصة وإنتاج محصول بجودة عالية وتأمين مخزون كاف في مستودعات التخزين بإتخاذ مجموعة

شراء الموسم الحالي.

رؤية حكومية جديدة للنسيج السوري..
الاهتمام من الزراعة حتى التصدير مروراً بالتصنيع

٢٥٠-٣٠٠، ألف طن قطن محبوب. كما تضمنت المقترحات تحديد أسعار الأقطان المستلمة من الفلاحين وفق الأسعار العالمية ليكون المنتج النهائي منافساً عالمياً، وفي حال ارتأت الجهات الوصائية دعم مزارعي القطن يجب ألا يكون على حساب الصناعة لأن ذلك ينعكس على تكاليف كافة مراحل الإنتاج، إضافة إلى تأمين قاطفات قطن آلية منتورة من قبل المؤسسة العامة للدراسة وتسويق القطن بعد إجراء الدراسة اللازمة لذلك واختيار النوع الذي يلائم الأقطان السوري وبحث الجدوى الاقتصادية.



وبناء عليه ونتيجة النقاشات والطروحات تم وضع رؤية لتطوير الصناعات النسيجية تضمنت مجموعة مقترحات، منها التنسيق بين المؤسسة العامة لحج وتسويق الأقطان والمؤسسة المعنية من القطاع الخاص والعام لكل من وزارات الصناعة والاقتصاد والزراعة، إضافة إلى اتصاف غرف الصناعة السورية واتحاد نقابات العمال بهدف دراسة تطوير وتحفيز قطاع الصناعات النسيجية بمختلف مكوناته بداية من زراعة الأقطان وحلجه وصناعة الغزل للمصناعات النسيجية بمختلف مراحلها وصولاً إلى صناعة الألبسة الجاهزة والداخلية.

والمشطة، الحليقة والتوربينية، وكذلك أنشأ القطاع الخاص عدة منشآت لصناعة الغزل والصنعي.

وانطلاقاً من أهمية القطاع النسيجي تم تشكيل مجموعة ممثلة من كافة الجهات المعنية من القطاع الخاص والعام لكل من وزارات الصناعة والاقتصاد والزراعة، إضافة إلى اتصاف غرف الصناعة السورية واتحاد نقابات العمال بهدف دراسة تطوير وتحفيز قطاع الصناعات النسيجية بمختلف مكوناته بداية من زراعة الأقطان وحلجه وصناعة الغزل للصناعات النسيجية بمختلف مراحلها وصولاً إلى صناعة الألبسة الجاهزة والداخلية.

للمعالجة. إضافة إلى تضرر شبكات الري الحكومية بفعل الأزمة.

وبينت الرؤية أنه حالياً تم التخطيط لموسم (٢٠١٨ - ٢٠١٩) لزراعة مساحة ٧٥٦٤٧ هكتار قطن لإنتاج ٢٩٨ ألف طن، كما تم التنسيق مع وزارة الزراعة لإعداد خطة لزراعة القطن وتشجيع الفلاحين من خلال رفع سعر شراء محصول القطن فأصبح مجزياً للفلاح وبلغ ٣٥٠ ل. س. لكل كيلو غرام الواحد مع تأمين التمويل والبذار والأسمدة لدعم زراعة القطن.

وأوضحت الرؤية أن صناعة الغزل تتركز في القطاع حيث تم إنشاء عدة مشاريع ضخمة للغزل وتنتج كافة أنواع الخيوط القطنية والممزوجة، المسرحة

الوطن

والفقت الحكومية مؤخراً على الرؤية التي وضعتها وزارة الصناعة والمتعلقة بتطوير وتحفيز الصناعات النسيجية في جميع مراحل بدءاً من زراعة القطن وصناعة البذور وتأمين مدخلات الإنتاج من البذور لكافة مراحل الصناعات النسيجية بتكاليف تتوافق مع الأسعار العالمية بحيث تؤمن الربحية والاقتصادية، وذلك سعياً إلى استعادة مكانتها وتميزها وتعزيز دورها في التنمية ودعم الاقتصاد الوطني.

حصلت «الوطن» على نسخة من الاستراتيجية والرؤى التي وضعتها الوزارة، وقد بينت فيها أهمية القطن كمحصول من المحاصيل الإستراتيجية الهامة في سورية كونه محصولاً تعمل فيه شريحة كبيرة من العاملين ومن العاملين، إضافة إلى كونه مادة أولية للعديد من الصناعات الغذائية والتحويلية، ويعتبر أيضاً محصولاً اقتصادياً مهماً لأنه يمثل سلعة تصديرية تسهم في دعم الاقتصاد الوطني بعد النفط.

وبينت الرؤية أن هناك تراجعاً في المساحات المزروعة لحصول القطن خلال سنوات الأزمة بسبب هجرة الفلاحين وترك أراضيهم بسبب الواقع الأمني آنذاك وصعوبة نقل وإيصال مستلزمات الإنتاج لأخوة الفلاحين وارتفاع أسعارها، إضافة إلى عدم توفر المحروقات بالشكل الكافي واللازم لتحضير الأرض للزراعة والري وارتفاع أسعارها، مع صعوبة تسويق الإنتاج وإيصاله للمحاج ومراكز الاستلام التابعة للمؤسسة العامة

قطنية بمواصفات عالمية.